النمو الاقتصادي ومحدداته النقدية في العراق
للسنوات 2003 ـ 2013

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الزهرة فيصل يونس
الدكتورة غيداء هادي جعفر – ديوان الرقابة المالية
المدرس هندرين حسن– كلية الادارة والاقتصاد–الجامعة المستنصرية

المُستخلَص

اختلف الاقتصاديون وتباينتْ اجتهاداتهم حول مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المُحدِدة لاتجاهاته ومعدلات تزايده، ولأنَ السرد العلمي متكامل بطبيعته ،فهو اما ان يأخذ بنظرية (التجاوز) او مقاربة (سد الفراغات) ، لذلك وفي كلا الحالين لابد من صهر المتناقضات للخروج بكيفية منسجمة عن الظاهرة محل البحث مع الإحتكام لمبدأ (الخصوصية) ، لأننا لسنا امام مُعطى طبيعي تحكم سير تطوره قوانين حتمية ،بل نتعامل مع فعل بشري، للإرادة التي لا يمكن إنفاذها دون مراعاة للظروف الموضوعية الدور الأسمى في انطلاقته واتجاهات تطوره، ومن هنا يأتي الإصرار على البحث عن إمكانيات وحوافز النمو في كل بلد بصورة منفردة دون استسلام للوصفات الجاهزة التي تَدّعي الشمولية والأبدية ،فالصلاح هو ان تتناغم الحركة مع القدرة وان يتواصل البناء تدريجيا ،وهذا هو منحى الدراسة التي نتمنى ان تحقق المراد في إعطاء صورة متكاملة عن أسباب تعثر النمو الاقتصادي في العراق ومستلزمات ادامته وتداخل مدارات فواعله الحقيقية والرمزية.

فَإن أصبنا فحسبنا المحاولة وإن اخطأنا فشافعنا عن الخطأ نيةٌ صادقة وجهد حثيث

Abstract

Economists differed and disagreed on the concept of economic growth, and the factors affecting its trends and rates of increase. Because the scientific narrative is inherently integrated, it is either to take the theory of "overtaking" or "fill the blanks" approach. Therefore, in both cases, the contradictions must be smoothed out in a manner consistent with the phenomenon under consideration, with the invocation of the principle (privacy), because we are not given a natural control of the evolution of the laws inevitable, but deal with human action of the will that cannot be enforced without taking into account the objective conditions the nominal role in its inception and trends of development. Hence, there is an insistence on seeking the potentials and incentives for growth in each country individually, without surrendering to the prescriptions that claim to be universal and eternal. The reform is that the movement be in tune with the ability, and that the construction proceeds gradually. This is the course of the study, which we hope to achieve the aim of giving an integrated picture of the causes of the faltering economic growth in Iraq, and the requirements of its sustainability, and the overlap of real and symbolic orbits.

We are only trying, but our mistakes have distracted us from sincere error and hard effort.

المقدمة

ظل البحث عن محددات النمو الاقتصادي يدور في فضاء الاقتصاد الحقيقي حيث الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي يتبادلان التأثير ويعكس احدهما إمكانيات تدفق الآخر، ولم تحظَ العوامل النقدية بالاهتمام الذي تستحق حتى لحظة ظهور (الكينزية) بمبادئها المعروفة وآلياتها المُبتكَرة بعد الازمة الإقتصادية الكبرى في عام 1929.

ان اكتشاف فاعلية النقود بوصفها متغيرا مستقلا لا تابعا زَودَ المحللين والمفكرين باداة تحليلية صالحة لتشخيص العوامل غير المنظورة المُحفِزَة للنمو الاقتصادي بعيدا عن الرؤية التقليدية التي تستند في اجتهاداتها على معطيات التجربة التاريخية والرؤية الفلسفية المتحجرة عند حدود منطقها الصوري التحكمي . ولكي نتوافر على مُسوغ علمي لتسويق هذا الاجتهاد واعتماده مبدأً في رسم السياسات لابد من تحديد زاوية النظر التي من خلالها توزن المقدمات بالنتائج ،أي مراجحة المصاديق بالمفاهيم ، أوعلى وفق المنهج (البيجوي) مقارعة المنفعة بالكلفة –coast (benefit) ، فاذا كان التمويل التضخمي على سبيل المثال يُفضي الى نمو في الناتج المحلي الإجمالي اكبر من معدلات التضخم المنعكسة عنه فلماذا الاحجام عن انتهاجه ،او اذا كانت (النقود الرخيصة) هي مصدر التمويل الأمثل المتاح فما المبرر للتضحية بآثاره الاقتصادية وترجيح الاسترشاد بالعوامل الاجتماعية او السياسية الموجبة لعدم تَبنيه .

وجُلَ ما يمكن ان يُقال في هذا الخصوص هو ان النقود ليستْ مُعطى رمزياً بل متغير اقتصادي شأنه شأن المتغيرات الاخرى ،يؤثر ويتأثر ، لذلك لا يمكن تهميشه او استبعاده من النسق العام للبنى التحليلية وعَدّه متغيرا ثانويا يتحدد موقعه بفواعل العوامل الأخرى.

وضمن هذا السياق يأتي اختيارنا لموضوعة بحثنا "النمو الاقتصادي ومحدداته النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990 –2013) " مسترشدين بالتجربة التاريخية للتطور الاقتصادي في العراق بمحطاتها المتباينة ونتائجها المتضاربة المتمثلة ب(ضعف بنية GNP المُقتَعَة بوفورات الانتعاش ، تدني معدلات الاستثمار الحقيقي مع ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك APC) او بإجمال القول اقتصاد ينمو دون ان يلوح في الأفق أوان وصوله الى شواطئ التنمية.

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في الإشكاليات التي يثيرها مفهوم النمو الاقتصادي ،هل هو مرادف لمصطلح التنمية باشتراطه تحقق التغيرات النوعية المصاحبة للتغييرات الكمية في بنية الناتج المحلي الإجمالي ام هو طريق مأمون لبلوغها واكتمال حلقاتها المترابطة .

هدف البحث: يهدف البحث الى تقصي جذور تأثير الأدوات النقدية على النمو الاقتصادي في العراق سواء تلك التي قصدَتْ السلطات النقدية توظيفها لتحقيق اهداف مرسومة او الأدوات التي تبلورتْ مفاعيلها بعفوية ومن خلال التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية .

فرضية البحث : تضطلع العوامل النقدية بدور مركزي في تحديد قيمة واتجاهات النمو الاقتصادي في العراق لا يقل أهمية عن دور العوامل الأخرى الشائعة في الادب الاقتصادي.

منهجية البحث: لقد اعتمدنا في دراستنا المنهج الاستقرائي باسلوبه الوصفي وادواته الكمية للتوافر على المعطيات اللازمة لإختبار الافتراضات وتدقيق المشهورات للوصول الى اليقين حتى وان كان نسبياً .

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي وابعاده الاقتصادية والاجتماعية:

إن التوقف عند معنى جامع مانع لمصطلح النمو الاقتصادي أمر مُتعَذَر ، أي إن الإجماع على تصور متطابق لمصاديقه ومقترباته ودائرة تأثيره ليس مُتحققا حتى هذه اللحظة ، لا بين الإقتصاديين ولا بينهم وبين غيرهم من المتخصصين في العلوم الإنسانية الأخرى .

فأولى الإشكاليات التي إنشغل ببحثها التنمويون هي التداخل بين مصطلحي التنمية والنمو الاقتصادي .

يقول (فرانسو بيرو) في هذا الخصوص : (إن التنمية تحيلنا إلى الإنسان ، إلى الذات ، الى العنصر ، إلى غايتها) [1] ،ويضيف ب(إن النمو قد عُدَّ بحق ملازما لإدخال تغيرات على البنى " تعديل النسب والعلاقات بين الأجزاء داخل الكل) [2] . اما(والاس بيترسون) فيعتقد بأن النمو الاقتصادي ليس اكثر من (توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات .. والتي تنطوي على عملية تحفيز العوامل المُحدِدة للطاقة الإنتاجية) [3] . وعلى الجانب الآخر يرى الكثير من الإقتصاديين بأن النمو الاقتصادي على وفق الصورة التي طرحها (روستو) في كتابه مراحل التطور الاقتصادي لأول مرة عام 1965 يختلف تماما عن مفهوم التنمية الاقتصادية التي هي باعتقادهم (ظاهرة متشابكة مركبة تنطوي على النمو الاقتصادي بوصفه العنصر الجوهري مقرونا بحصول تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع فضلا عن العلاقات الاقتصادية مع المحيط الاقليمي والدولي) [4] . أي أنها (عملية تغيير نوعي لما هو قائم) [5] . ولكن التنمية عند الاقتصادي الفرنسي (دوفي) هي مجرد(عملية كمية تفرض التوسع في بنية إنتاج قائم في حين إن النمو ينطوي على تغيرات نوعية في الإجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية)[6].

وعلى العموم يرى معظم الاقتصاديين بأن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية مَحضَة، فهو (الزيادة في الانتاج عَبرَ الزمن، ويُعَد الناتج المحلي الاجمالي GNP المقياس الأفضل لتشخيصه وتمييزه) [7] .

ومع ذلك يصر التقليديون منهم على عدم التفريق بين المصطلحين حيث يَعمَدُ (كالدور) الى تحديد الهدف التنموي بتحقيق زيادات سريعة ودائمة في الدخل الحقيقي بغض النظر عن مصدر هذه الزيادة وذلك استنادا على تغييرات (النمو السكاني والتقدم التكنلوجي والتراكم الرأسمالي) الملائمة (8) .

وللخروج من هذا الجدل المُحتَدِم نَحتَ الاقتصادي الامريكي (سيمون كوزنتس) مصطلحا آخرا هو (النمو الاقتصادي الحديث) ، الذي (يماثل مصطلح التنمية الاقتصادية من حيث المعنى .. فقد عَدَّ الفترة الزمنية التي تتميز بالنمو الاقتصادي الحديث نقيضا لفترة الرأسمالية التجارية أو فترة الإقطـاع، وعلى ذلك فإنه يشير إلى فترة زمنية من تاريخ العالم ، العنصر الأساسي فيها هو استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الاقتصادي)[9] .

محددات النمو الإقتصادي :

لقد ركز الاقتصاديون الكلاسيك على معطيات الطبيعة بوصفها مُحَرِكا للنمو الاقتصادي ومستلزمات إدامته، وهي الأرض والعمل والسكان .

يقول آدم سمث (1723–1790) : (إن العمل السنوي لكل شعب هو الرصيد الذي يُموِّنُه بالمواد التي يستهلكها خلال السنة من ضروريات المعيشة وكماليات الحياة ، فثروة الأمـم تتعاظم عندما تزداد قوة العمل)[10] .

كما إن الموقع الجغرافي يلعب دورا حاسما في تطور الشعوب وتعاظم إنتاجها المادي، فالمناطق الساحلية هي أكثر غنى ورفاهية من المناطق الداخلية او التي لا تتوافر على إطلالات بحرية حية [11]، حيث يمثل كلا العاملين ، (الإنسان والطبيعة) ،مادة التقسيم الاجتماعي للعمل الذي ينطوي على الاقتصاد في الزمن اللازم لإنجاز الأعمال واتساع دائرة التعلم واكتساب المهارات فضلا عن تحفيز الابتكار وتوظيف المخترعات في العمليات الإنتاجية بما يقود الى مضاعفة الانتاج وتوسيع قاعدته وتنويع مفرداته .

أما (مالثوس)(1766-1834) فلم يَشذ عن المسار الذي اختطه (سميث) إلا انه ركز على القطاع الصناعي وعدَّ نموه بديلا عن احتمالات النمو المتراجع في القطاع الزراعي نتيجة مفعول قانون تناقص الغَلة الذي ينتظم عمله والذي يعود بدوره الى ضعف الارتباط بين الانتاج الزراعي والتقدم التكنولوجي ، لذلك يقترح سن القوانين اللازمة لإصلاح الملكية والعمل وبما يضمن إدامة نمو الانتاج الزراعي حتى ولو أدى ذلك إلى تراجع أهميته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لصالح الصناعة القادرة على تَمَثل دفق التقدم التكنولوجي واستيعاب الفائض من الأيدي العاملة الناجم عن زيادة السكان [12].

وجاء الكلاسيكيون الجدد ليؤكدوا على عاملي رأس المال والتكنولوجيا بوصفهما المحركين الأساسيين للنمو الاقتصادي المحقق للتوازنات الاقتصادية المرغوبة، فمن أجلِ التوافر على نمو اقتصادي مستدام لابد من زيادة حجم الاستثمار الى المستوى الذي يكون من الممكن معه زيادة حجم الإنتاج بفعل تأثير المضاعف الكينزي [13].

ولكن ما يؤخذ على هذه الرؤية هو ان (توفر الإدخار والاستثمار شرط ضروري وليس كافيا . فقد نجحت خطة مارشال في أوربا لأن الدول الغربية توفرت لها الظروف الضرورية ، الهيكلية والمؤسسية ، تكامل الأسواق المالية والسلعية ، تسهيلات النقل المتطورة ، القوة العاملة المدربة ، الدافع نحو النجاح ، كفاءة البيروقراطية الحكومية ، إلا ان الدول المتخلفة تحتاج إلى عوامل مكملة مثل الكفاءة الإدارية ، العمالة الماهرة ، المقدرة على التخطيط والتنسيق الإداري الواسع لمشروعات التنمية)[14] ، والمأخذ الآخر هو التغافل عن عامل التقدم التكنولوجي مما دفع ب (SOLOW) الى اختبار تأثيره على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تتوزع المساهمة في خلقه العوامل الآتية [15] :

1. يساهم العمل ورأس المال بما يعادل (50%).
2. يساهم عامل التقدم التكنولوجي بنسبة (30%) فهو يؤثر على كفاءة العمل ورأس المال معا .
3. تُعزى النسبة المتبقية (20%) من مولدات النمو الاقتصادي الى معامل (رأس المال / العمل).

ويبني الاقتصادي الأمريكي (هانسن) نظريته في النضج الاقتصادي على حِزمة من العوامل هي حسب أهميتها (النمو السكاني ، العامل الجغرافي ، التقدم التكنولوجي) ، حيث يعتقد بأنه (إذا ما تباطأ نمو السكان أو تقلصتْ حدود النضج الجغرافي ، أو انخفضت سرعة التقدم التكنولوجي فإن الاستثمار الصافي لابد أن يتأثر ويتجه نحو الانخفاض بحيث يَقصرُ عن أن يعادل الادخار ، عندئذ قد يتجه الدخل الحقيقي نحو الهبوط)[16].

وهو هنا يستوحي النظرية الكينزية في الطلب الفعال ، فزيادة عدد السكان وتوفر الموارد الطبيعية المُعدّة للاستثمار يزيد في الطلب الكلي وبذلك ونتيجة عمل المضاعف تزيد معدلات نمو الدخل القومي بصورة مضاعفة .

النظرية الحديثة في محددات النمو الإقتصادي :

وتُعرَف هذه النظرية ب (مدرسة النمو الداخلي) التي ظهرت في نهاية العقد الثمانيني وبداية العقد التسعيني من القرن العشرين ، والتي عقد روادها العزم على البحث عن عوامل جديدة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، يمكن إجمالها على النحو الآتي :

1) **الإنتاج التجاري** :- أو بكلمة أدق الإنكشاف الاقتصادي ، أي حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات) منسوبا إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي ، فعلى وفق الرؤية الكينزية وحسب منطق مضاعف التجارة تؤدي زيادة الصادرات بنسبة أكبر من تزايد الاستيرادات الى زيادة الدخل القومي للدولة المصدرة بنسبة مضاعفة ، فضلا عن ان الصادرات تعمل كنافذة للحصول على العملة الاجنبية التي توفر القوة الشرائية اللازمة لإدامة عمليات النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاهية الاجتماعيــة [17].

2) **الاستثمار الأجنبي المباشر**:- وقد حدد كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي سقفا للمساهمة لكي يُعَد المشروع ضمن دائرة الاستثمار الأجنبي ، هو امتلاك المقيم في دولة أخرى (50%) أو أكثر من راس مال المشروع ، فضلا عن تركز (25%) من اسهم المشروع صعودا بيد شخص واحد أو مجموعة من المستثمرين الأجانب بما يتيح له أو لهم السيطرة على السياسات الانتاجية والتسويقية للمشروع [18] ،وتتجلى الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي على الاقتصادات الوطنية من خلال [19] :-

أ . تحفيز الشركات الوطنية لتدريب وإعادة تأهيل العاملين فيها لمواكبة عمليات التطويع التكنولوجي اللازمة للنجاح في التدافع والتنافس مع الشركات الأجنبية .

ب .اندفاع الشركات الوطنية لإستخدام التكنولوجيا الحديثة نتيجة شعورها بضرورة مواكبة الشركات الأجنبية ومنافستها في هذا المضمار .

ج. تحديث الأساليب الإدارية ومحاكاة الشركات الأجنبية في أنماطها الإستثمارية مما يقود في النهاية إلى زيادة انتاجيتها بمستويات مقاربة لمستويات نظيرتها الأجنبية أو حتى متجاوزة لها .

د . الإرتفاع بإنتاجية عوامل الإنتاج نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية بين الشركات الأجنبية الوافدة والشركات الوطنية، فمن جهة أولى تقوم الشركات الأجنبية بالإنفاق على البحوث والتطوير وبما يُحَسِّن من نوعية منتجاتها أو استحداث منتجات جديدة ، وهذا بحد ذاته يقود إلى اتساع دائرة المنافسة في السوق المحلية مما يدفع الشركات الوطنية الى مسايرة الشركات الأجنبية في هذا المضمار، أي زيادة إنفاقها على بحوثها الخاصة وبرامج تدريب عامليها أيضا، وتوصف هذه العمليات بـ(الروابط الأمامية)،أما الروابط الخلفية فتتمثل بنقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية الى الوطنية بموجب برنامج التعاون بينهما الذي يسمح للشركات الوطنية بتزويد الشركات الأجنبية بالمواد الخام والسلع الوسيطة.

تطوير رأس المال البشري من خلال تطوير التعليم وتعميق مضامينه [20] ، فقد بَيَنَتْ الدراسات المتخصصة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (إن العائد الخاص من التعليم الابتدائي يصل إلى 34% في أفريقيا و 31% في آسيا و 32% في أمريكا اللاتينية ، ويليه التعليم الثانوي والعالي .. حيث قدِرَ العائد الاجتماعي لكل مستوى من مستويات التعليم بنسبة تتراوح بين 10- 15 %) [21].

ويُعَد التعليم ماكنة (الابتكار) بوصفه عاملا انتاجيا جوهريا تحرص المجتمعات المتطلعة للتنمية على رعايته من خلال تمويل المشروعات الابتكارية لمساعدتها على تجاوز ما اصطلح الادب التنموي على تسميتها ب (مرحلة الموت) وهي المرحلة الابتدائية التي يعتمد المبتكرون خلالها على جهدهم الذاتي في تمويل مبتكراتهم [22] .

3) **الحكم الراشد** : ويُعرَف على انه (الحزمة المتضافرة من المؤسسات والسياسات والعمليات التي تهدف لتسيير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ، والتي تتوافر على قيم : المشاركة الواسعة ،الكفاءة ، الشفافية ، العدالة، المُساءلة ، إنفاذ القانون) [23] .

وتستلزم عملية اكتمال مفاعيل الحكم الراشد الإحتكام الى المبادئ الآتية [24] :

أ . التداول السلمي للسلطة السياسية عبر الانتخابات الدورية النزيهة لتجديد الوجوه القيادية في المجتمع با ستمرار .

ب . بناء مؤسسات المجتمع المدني وتعميق وجودها الاجتماعي بوصفها قنوات تعبوية ورقابية في آن واحد معا.

ج ـ تمكين المرأة وتوفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية لإعادة دمجها في المجتمع .

لقد درج الكثير من الاقتصاديين على تفسير البواقي في نماذج النمو الاقتصادي بفاعلية عوامل الانتاج الاساسية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) ، ولكن الاقتصاديين المحدثين باتوا على قناعة بإن هذه البواقي تُعزى إلى مؤسسات الحكم الراشد التي تُسيّر عمل الأسواق بدون إنحرافات تحبط استدامة معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة [25] .

4) الاصلاحات الاقتصادية المتمثلة بالتكييف الاقتصادي والمتجسدة في نهاية المطاف بـ (الخصخصة) ، أي تحويل ملكية المنشآت العامة الى القطاع الخاص بوصفه أكثر كفاءة وأوفر دافعية ، ولكن النتائج التي خلص إليها البنك الدولي من دراسته لمعدلات النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول أبان الفترة من 1990– 2005 وتأثير السياسات الجديدة عليها كانت مخيبة للآمال، فلم ترصد الدراسة زيادات ملحوظة في معدلات النمو ولا في ارتفاع مستويات المعيشة ومعالجة الفقر [26] ، لذلك ركز البنك الدولي على مقاربة (تشخيص النمو) والتي تقوم على تحديد العوائق والشروع بإصلاحها ، اي تحديد أولويات الإصلاح على وفق درجة تأثيرها بسياقات النمو الاقتصادي ، والتمييز بين الضرورية منها والمرغوبة ، مع توفر شرطي المرونة الكافية واستبعاد الأحكام المُسبَّقة [27] . ان ما (تحتاجه البلدان النامية هو بناء مؤسسات قوية قادرة على حماية الملكية وتقليل تكاليف القيام بالعمل والقضاء على اللايقين والمخاطر المثبطة للاستثمار والادخار) [28] .

من خلال استعراضنا السابق نلحظ تجاهلا يكاد يكون مقصودا لتأثير العوامل النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي ،او تهميش دورها وجعله ثانويا ،وهذا ما جعلنا نعقد العزم على دراسة مفاعيلها في الاقتصاد العراقي واختبارها قياسيا مبتدئين بتحليل السياسة النقدية في العراق من حيث المضامين والاهداف والتطورات بوصفها الحيز الذي تتحرك في فضائه تلك المفاعيل . وما تجدر الإشارة اليه في هذا الخصوص هو ان هذا المنحى ليس جديدا في الفكر الاقتصادي فقد اكد عليه (كينز) في نظريته العامة كما خَلصَ اليه انصار المدرسة البنيوية الذين اجمعوا على ان (الرصيد الحقيقي للنقود ليس اقل أهمية من العمل ورأس المال كعوامل إنتاجية أساسية ، فنمو الأرصدة النقدية الحقيقية يتبعه نمو الناتج بالاتجاه نفسه .. وان الاختلال المالي والفجوة الادخارية في البلدان النامية انما يرجع الى عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية اكثر من كونها نتيجة اتباع سياسات نقدية ومالية خاطئة) [29] .

ثانيا : السياسة النقدية: تُعرَف السياسة النقدية بوصفها حزمة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمعالجة الاختلالات المؤثرة أو تحقيق الأهداف المرغوبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،فهي تتصدى للتحكم بعرض النقود لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل باستقرار الأسعار فضلا عن التمويل غير المباشر للنشاط الاقتصادي المجتمعي من خلال إدارة معدلات الفائدة وأسعار الصرف بالاتجاهات المرغوبة[30] .

وعلى العموم يشخص الاقتصاديون مجموعة من الأهداف المُناط أمر تحقيقها بالسياسات النقدية أهمها [31] :

1) زيادة معدلات النمو الاقتصادي أو إدامته بمعالجة ظاهرة التضخم والعمل على استقرار أسعار الصرف.
2) تحقيق التشغيل الكامل الطاقات الإنتاجية المُتاحَة من خلال تنشيط حركة الاستثمار بتقديم القروض المُيسَرة لرجال الأعمال أو تحديد أسعار موافقة للفائـدة .
3) التعقيم ، اي امتصاص السيولة الفائضة من خلال [32] :

أ .إقتراض البنك المركزي للسيولة الفائضة بسعر فائدة مناسب ومراكمتها في ميزانيته العمومية.

ب . رفع نسبة الاحتياطيات الإلزامية (القانونية) للبنوك التجارية لسحب الفائض لديها من السيولة وتقليص قدراتها الإقراضية لاحقا .

ج .بيع العملة الأجنبية للقطاع الخاص بُغية سحب الزائد من السيولة المتاحة .

د. احتفاظ البنك المركزي باحتياطيات الحكومة من العملات الوطنية.

ومن الجدير بالإشارة الى إن هذه الأهداف التي تبدو مستقلة عن بعضها هي ليست كذلك من الناحية العملية ف (استهداف التضخم لا يغفل النمو الاقتصادي والتوظيف، على العكس تماما فإن فجوة الناتج تؤخذ في الاعتبار بشكل تفصيلي .. وتُعَد من أهم المتغيرات التي تدخل في قرارات السياسة النقدية) [33] .

وأخيرا يمكن القول إن أهداف السياسة النقدية تختلف من بلد لآخر تَبعاً للتباين والتفاوت في معدلات التطور الاقتصادي فضلا عن اختلاف التوجهات والعقائد الاقتصادية ف (الأهداف النهائية يمكن أن تكون في دولة ناهضة مثل الصين مواصلة النمو الاقتصادي المُقاد بالصادرات ... أما هدف السياسة النقدية في بريطانيا فقد كان ضبط التضخم كي لا يتعدى 2%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة (اليورو) استقرار الأسعار والاستخدام الكامل)[34] .

والملاحظ من دراسة التجارب الدولية بمختلف الاتجاهات غالبا ما تقع السلطات الاقتصادية في فخ التناشز والتنافر بين السياستين المالية والنقدية مما يحبط مسعى تحقيق الأهداف المتوخاة منهما،وهذا ما يجب معالجته بالحرص على تحقيق تكامل هاتين السياستين وتناغمهما لأنهما ينبعان من مصدر واحد ويصبان في ساقية واحدة .

السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 :

بعد عام 2003 تغيرتْ معالم النظام المصرفي العراقي تغيرا نوعيا، شمل المرتكزات الآتية :

1) المؤسسات ابتداءا بالبنك المركزي الذي حُرِرَ من سيطرة السلطة المركزية ومُنحَتْ له استقلاليته في التقدير والتأطير فضلا عن التنفيذ دون تدخل من أية جهة حكومية إلا فيما يرد به قانون خاص أو مطلب دستوري، كما أزداد عدد المصارف التجارية التي بلغت 52 مصرفا عام 2011، واتسعتْ دائرة السوق المالية العراقية بشمولها ل(رابطة المصارف الخاصة وصناديق التوفير وشركات التأمين وهيئات الأوراق المالية وشركات الصرافة والتحويل المالي ، وشركات الإقراض الصغيرة والمتوسطة فضلا عن سوق العراق للأوراق المالية .. ألخ) .
2) البنية القانونية والتنظيمية، والتي تضمنتْ صدور قوانين (البنك المركزي رقم 52 / 2004 ، المصارف 94 / 2004 ، الاستثمار 13/ 2006 ، مكافحة غسيل الأموال 39 / 2004 ، سوق العراق للأوراق المالية 74 /2004)[35] بالإضافة الى استحداث أنظمة المدفوعات الالكترونية [36] .
3) النقود، إذْ واجه البنك المركزي هدف توحيد تداول النقود في العراق ووضْعَ حَدٍ للتباين في استخدام وحدات نقدية مختلفة في أجزاء الوطن العراقي الواحد فأصدر طبعة جديدة للدينار ذات مواصفات عالمية للحد من إمكانية التزوير الذي استشرى قبل إنفاذ قرار سلطة التحالف الدولي في 8 تموز 2003 [37] .

ومن الجدير بالإشارة إن الإصلاحات النقدية العراقية بعد عام 2003 إعتمدتْ على دراسة كتبها الاقتصاديان الأمريكيان (ستيفن هاك ومات سيكرك) اللذين طرحا ثلاثة بدائل للنظام النقدي في العراق هي (38) :

1) منح البنك المركزي الاستقلالية التامة عن السلطات الحكومية.
2) تشكيل مجلس لإصدار العملة.
3) الربط بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي أو ما يسمى ب (الدولرة) .

وتعتمد السياسة النقدية العراقية على قاعدة (تايلور) القاضية باستخدام سعر الفائدة لتحقيق التوازن بين عرض النقود ومعدل نمو الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات ، وهذا يعني إن السياسة النقدية تسعى لتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي مع هامش تضخم لا يتجاوز (3%) [39] .

وقد ركز البنك المركزي العراقي في معالجاته لظاهرة التضخم على إشتراطات صندوق النقد الدولي لتخفيض عبء مديونية العراق لدول نادي باريس الدائنة القاضية بعدم تقييد حرية التحويل الخارجي من خلال مزاد بيع العملة الأجنبية [40].

وتبقى السياسة النقدية في العراق محكومة بأربعة عوامل هي [41] :

1) عائدات النفط من العملة الأجنبية.
2) الإنفاق الحكومي والخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.
3) سعر الفائدة المُحدَد من قبل البنك المركزي.
4) مزاد بيع العملة الأجنبية.

ويمثل الانفاق الحكومي معضلة للسياسة النقدية حتى في حالة زيادة متحصلات العراق من النقد الأجنبي ، لأن الفائض الاقتصادي المتولد من 2006 –2014 لم يكن نتيجة زيادة في النمو الاقتصادي أو زيادة أسعار النفط الذي يساهم بنسبة (90%) في تمويل الميزانية العامة ، بل كان نتيجة عرضية للطاقة الاستيعابية المحدودة الناجمة عن تدني إمكانيات تنفيذ المشروعات المقترحة [42].

وكان البنك المركزي قد منح البنوك التجارية حرية تحديد أسعار الفائدة بعيدا عن سطوته الإدارية بُغية اجتذاب الودائع المختلفة ولكن أيضا بما لا يتعارض مع سياساته المُعلنَة [43] والتي تتمثل بضبط إيقاع المؤشرات النقدية الهيكلية ، سعري الخصم والصرف فضلا عن عرض النقود، المتناغمة مع اتجاهات السياسة المالية التوسعية الهادفة لمعالجة ظاهرة البطالة وتسريع معدلات النمو الاقتصادي.

ويمكن في نهاية المطاف تلخيص الأهداف المركزية للسياسة النقدية في العراق كالآتي :

1) الحد من ظاهرة التضخم بممارسة سياسات التعقيم لإمتصاص السيولة الفائضة من السوق النقدية.
2) تكوين احتياطات مُعتبَرة تعمل كضامن من الظروف القاهرة.
3) زيادة القيمة الحقيقية للدينار برفع سعر صرفه في السوقين الداخلية و الخارجية[44] ، فضلا عن (الحفاظ على نظام مالي تنافسي يستند الى حرية السوق)[45] .
4) تصحيح الإنحراف في معدلات الفائدة بجعل المعدل السلبي منها ايجابيا وذلك لتقليص فجوة الإحلال النقدي، فعندما كان سعر الفائدة الإسمي لا يساوي سوى (75%) من الحقيقي رفع البنك المركزي سعر الصرف الى الحد الذي تعادل معه السعران وبذلك وضعَ حداً لإتساع الموجات التضخمية وأوقفَ النشاطات غير المرغوبة كالمضاربة والسعي لجني الأرباح السريعة على حساب الإستثمار الحقيقي [46] .

ويمكننا تَبيّن النتائج التي اسفرتْ عنها التطبيقات الإقتصادية للسياسة النقدية الجديدة في العراق من خلال الجدول (1) :

جدول (1) معدلات التضخم وأسعار الفائدة وعرض النقود وأسعار الصرف في العراق للسنوات 2004–2013

%

السنوات	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل عرض النقود	سعرالصرف (D/$)
2004	27	26.8	-	1453
2005	37	17.9	12.4	1469
2006	53.2	17.5	15.4	1467
2007	30.5	11.4	16.4	1255
2008	2.7	15.3	14.9	1193
2009	2.8-	14.6	12.3	1170
2010	2.9	12.3	1.6-	1170
2011	6.5	11.1	12.1	1170
2012	5.6	11.9	2	1166
2013	2.4	11.7	15.8	1166

المصادر:

1)IMF;Report country; Iraq;2006-2013

2)البنك المركزي ،السياسة النقدية للبنك المركزي 2014، (بغداد،2015)،ص7.

3) البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية 2005-2015.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل التضخم قد انخفض ابتداءً، من (53.2%) سنة 2006 الى(2.4%) عام 2013 وكذلك الحال مع معدل البطالة الذي انخفض من (26.8%) عام 2004 الى (11.7%) سنة 2013 ، اما معدل نمو عرض النقود فظل يتراوح حول (13%) باستثناء سنة 2010 (-1.6)% وسنة 2012(2%) وذلك بسبب انخفاض نسبة العملة في التداول الى عرض النقود. ونلاحظ كذلك انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار من (1453) الى (1166) وهذا يدل على ارتفاع قيمة العملة العراقية وزيادة قوتها الشرائية.

ومع هذا لازال الاقتصاد العراقي واقعا بين كماشتين هما:

1) النزعة الاستهلاكية التبذيرية المتزامنة مع تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتي يمكن الاسترشاد ببيانات الجدول (2) للتدليل عليها .

جدول (2) نسبة الاستهلاك العام الى (GDP) في العراق للمدة 1990-2014

السنوات	نسبة الانفاق الاسري الاستهلاكي من GDP	نسبة الانفاق الحكومي الاستهلاكي منGDP	نسبة الانفاق الاستهلاكي العام من GDP
1990	0.45	0.40	0.85
1995	0.44	0.38	0.82
2000	0.17	0.39	0.56
2005	0.52	0.48	100
2010	0.53	0.35	0.88
2014	0.44	0.33	0.77
المتوسطات	**0.42**	**0.39**	**0.81**

المصدر :الجدول من عمل الباحث اعتمادا على الاحصائيات الواردة في: بيداء جبار شويطي، دور التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003،(أطروحة دكتوراة/ الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد/2015) ، الجدول (4) ،ص51.

تشير ارقام الجدول أعلاه الى ان متوسط الانفاق الاستهلاكي العام قد بلغ (81%) من (GDP) وهذا يعني ان نسبة الانفاق الاستثماري لا تتجاوز ال (19%)، وهي نسبة منخفضة جدا قياسا بمتطلبات إعادة البناء لبلد دمرته الحروب المتواصلة وتراكمت عليه التزامات تنموية متعاظمة.

2) تفاقم ظاهرة التسرب النقدي بسبب تصاعد معدلات تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وتزايد الميل نحو الإكتناز فضلا عن فائض السيولة لدى المصارف الوطنية، ومع تزايد فجوة الاجور (الأجور الإسمية > الإنتاجية) انخفضتْ معدلات الاستثمار، كما أن تزايد فجوة الفائدة (الفائدة الدائنة > الفائدة المدينة) قاد إلى استنزاف الفائض الاقتصادي المتولد عن الإيرادات النفطية[47].

ثالثاً : قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الهيكلية النقدية في العراق للسنوات 1990-2013

يُعَد النمو الاقتصادي من اهم الاهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية ومنها النقدية لتحقيقها لذلك اعتمدنا مؤشراتها بوصفها متغيرات مستقلة مثل عرض النقود وسعرالصرف وسعر الفائدة ومعدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي باعتباره متغيرا تابعا كما تعكسه المعادلة الآتية:

$$GDP = f(MS, EX, i, Inf)$$

حيث ان :

GDP	**الناتج المحلي الإجمالي**
MS	**عرض النقود**
EX	**سعر الصرف**
I	**سعر الفائدة**
Inf	**معدل التضخم**

وقد اعتمد الباحثون البيانات المنشورة في النشرات الاحصائية ومنشورات البنك المركزي العراقي للفترة من 1990–2013 مع اعتماد البرنامج الاحصائي *(E–Views)* في تحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية وفحص مدى استقراريتها للتأكد من عدم وجود انحدار زائف، وباستخدام دالة الارتباط الذاتي لوحظت استقرارية المتغيرات كافة عند المستوى الاصلي لبيانات النموذج .واستنادا الى اختبارات جذر الوحدة وبالاعتماد على اختبار (ديكي فولر) الموسع Augumemted Dickey Fuller حيث تَمتْ مقارنة قيمة (τ) المُحتسبَة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (*1%* ، *5%* ، *10%*) لوحظ كما في الجدول رقم (2) ان المتغيرات (*GDP ,MS, I ,Inf*) قد حققتْ استقراريتها عند المستوى الاصلي للبيانات سواء كانت بحد ثابت ام بحد ثابت واتجاه زمني او بدونهما ، فكانت قيمة (τ) المُحتَسبَة اكبرمن قيمتها الجدولية مما يؤكد استقرارية هذه المتغيرات عند المستوى الاصلي للبيانات وتالياً قبول فرضية العدم ($H_0 : P=0$) ورفض الفرض البديل ($H_1 : P=1$) اي تحقق استقرارية هذه السلاسل عند المستوى القياسي، فهي مستقرة من الدرجة صفر (I_0) ولا تحتوي على جذر وحدة مما جعل اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير العلاقة بينها مُمكنا باستثناء سعر الصرف(*EX*) الذي اظهر عدم استقراريته عند المستوى المذكور، الا ان الاختبارات اثبتتْ ان هذا المتغير يحقق استقراريته عند الفرق الاول ونظرا لاختلاف درجة التكامل فقد استُبعِدَ من النموذج لان اختبار(ديكي فولر) يشترط ان تحقق المتغيرات استقراريتها عند الفرق ذاته لغرض تحقيق التكامل المشترك بينها وبهذا فان المتغيرات كافة باستثناء سعرالصرف يتحقق معها التوازن في الاجل القصير ويشير ذلك الى عدم الحاجة لإجراء اختبارات جذر الوحدة للبواقي للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وكذلك عدم الحاجة الى نموذج متجهات تصحيح الخطأ لتحديد الفترة الزمنية اللازمة لتعديل الاختلال بين المتغيرات ، ويوضح الجدول ادناه النتائج أعلاه :

جدول (3)

المتغير	الصيغة	(τ) المحتسبة	(τ) الجدولية	مستوى المعنوية%	نتيجة الاختبار
EX	حد ثابت	*1.473-*	*2.64*	*10*	غير مستقرة
EX	حد ثابت واتجاه زمني	*2.377-*	*3.25*	*10*	غير مستقرة
EX	بدون	*0.679-*	*1.608*	*10*	غير مستقرة
GDP	بدون	*1.982*	*1.608--*	*10*	مستقرة
MS	حد ثابت	*2.832*	*2.642-*	*10*	مستقرة
MS	بدون	*4.468*	*-2.674*	*1*	مستقرة
I	حد ثابت واتجاه زمني	*3.805-*	*-3.644*	*5*	مستقرة
Inf	بدون	*2.179-*	*1.957-*	*5*	مستقرة

بعد ان تحققنا من استقرارية المتغيرات والتي تشير الى ان الانحدارالذي سيتم اجراؤه بينها هو انحدار غير زائف قمنا باجراء انحدار خطي متعدد بين الناتج المحلي الاجمالي باعتباره متغيراً تابعاً وكل من الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة (GDP_{t-1}) وعرض النقد(MS) وسعر الفائدة (i)ومعدل التضخم (Inf) وسعر الصرف (EX) والمتغير الوهمي (D) الذي يمثل اثر الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية التي فُرِضَتْ على الاقتصاد العراقي خلال التسعينات والتي تمثل الحقبة الاولى من الفترة قيد البحث وقد دَلَ اختبار *chow test* " المُعتمَد على ان التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي نتيجة لظروف الحصار استمر تأثيرها من عام *1990*حتى عام *2000* ويمكن توضيح نتائج الانحدار في الجدول (4) كالآتي :-

جدول (4)

المتغيرات المستقلة							الحد الثابت	المتغير التابع
D	EX	Inf	i	MS	GDP_{t-1}		C	GDP
-1.001	-0.61	-0.98	-183	0.0002	0.476		23130	
-3.4	-0.36	-0.15	-0.36	3.7	4.4		3.4	(t)
الاختبارات الإحصائية								
$h = 2.5$		$F = 132$			$\bar{R}^2 = \%97$		$R^2 = \%98$	

من النتائج اعلاه نلاحظ رغم ارتفاع القوة التوضيحية للنموذج اذ بلغتْ *98*% اي ان (*98*%) من التغير في المتغير التابع توضحها المتغيرات المستقلة المشار اليها في النموذج وان (*2*%) من التغيرات تفسرها متغيرات اخرى لم يوضحها النموذج الا اننا نلاحظ فشل كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف من الناحية الاحصائية وكذلك عدم استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف كما اوضحنا انفا مما اضطرنا الى استبعاد كل من سعر الفائدة وسعر الصرف باعتبارهما متغيرين مُحددَين مُسبقا ومُسيطراً عليهما من قبل السلطة النقدية مما يعكس ضعف تأثيرهما في النموذج وقد ضُمِنَتْ نتائج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في الجدول (5) ادناه :-

جدول (5)

المتغيرات المستقلة				الحد الثابت	المتغير التابع
D	MS	GDP_{t-1}		C	GDP
-10147	0.0002	0.461		21024	
-4.67	5.25	4.81		6.26	(t)
الاختبارات الإحصائية					
$h = 2.5$	$F = 314$	$\bar{R}^2 = \%97$		$R^2 = \%98$	

من اعلاه نَتبَين نجاح المَعلمَات احصائيا حيث ارتفاع قيمة (t) المُحتسَبة مقارنة بقيمتها الجدولية البالغة (1.7) عند مستوى معنوية 5% كما ان ارتفاع قيمة (F) البالغة (314) تشير الى معنوية النموذج بشكل عام ، وقد اوضح ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) ارتفاع القوة التوضيحية للنموذج حيث ان (98%) من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يفسرها التغير في قيمة المتغير ذاته للسنة السابقة وعرض النقود وتأثير التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي الناتجة عن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال التسعينات من القرن الماضي ، كما اشار اختبار(كلاين) الى عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة حيث ان :

$R^2 > (rx_1x_2)$

كما اشار اختبار (دربن واتسن) باعتماد الصيغة (h) ، نظرا لوجود متغير متباطئ زمنيا، الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي للمتغيرات المستقلة .

وقد اوضحتْ نتائج الانحدار ان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة بوحدة واحدة يفسر الزيادة في معدل النمو في الناتج للسنة الحالية بنسبة (47%) مما يعكس اعتماد النمو في الاقتصاد العراقي على عائدات النفط بالدرجة الاساسية دون وجود اثر للقطاع الحقيقي في زيادتها ، كما أثرَ عرض النقود تاثيرا ايجابيا في معدل نمو الناتج الا ان هذا التأثير كان ضعيفا جدا فزيادة عرض النقود بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل نمو الناتج بمقدار (0.02%) وهذا يعني ان التمويل بالعجز الذي كان مُعتمَداً كاسلوب في تمويل الموازنة خلال عقد التسعينات لم يوجَه نحو القطاع الحقيقي لرفع معدلات النمو وانما وجِهَ نحو الانفاق الجاري ليمثل زيادة في الطلب الكلي ، ومع محدودية العرض الكلي انعكس بصورة ضغوط تضخمية متزايدة وانخفاض للقوة الشرائية لوحدة النقد والذي ترك آثارا اقتصادية واجتماعية ارهقتْ كاهل المجتمع العراقي ، حيث ان غياب الشروط المؤسسية للتمويل بالعجز أدَتْ الى الإخلال بعناصر التوازن الاقتصادي وتفويت فرصة تحقيق نمو حقيقي بسبب اعتماد سياسة النقد الرخيص وخفض كلفة التمويل فضلا عن حصر تداول حوالات الخزينة بالجهاز المصرفي الحكومي وتزايد معدلات الاقتراض المطلوب لتمويل العجز في الموازنة والذي تعذر امر تغطيته بسبب غياب الظروف المؤسسية اللازمة لذلك ، كما انعكستْ زيادة معدلات التضخم في ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية التي تمثل (الفائدة الحقيقية + معدلات التضخم) في السوق النقدية غير المُنَظمَة والتي شَكلَتْ قوة طاردة لفرص الاستثمار وتعميق ظاهرة احتكار القطاع العام لفرصه حيث وصلَتْ نسبة مساهمته بحدود (80 %) للاعوام 1991–2003 مما ولَّدَ انخفاضا في معدلات النمو ناتجة عن انخفاض حجم التراكمات الراسمالية ومحدودية دور مضاعف الاستثمار في تحقيق النمو ورفع معدلاته ، اما المدة 2003–2014 فبالرغم من زيادة الايرادات النفطية والتوقف عن اعتماد اسلوب التمويل بالعجز فيها ومَنحِ البنك المركزي الاستقلالية التامة للتصرف بادوات السياسة النقدية الا ان الاختلالات الهيكلية كان لها الاثر الاكبر وهذا ما تفسره مَعلَمَة المتغير الوهمي حيث ان زيادة تلك الاختلالات بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (10%) مما يفسر صدمة العرض في القطاع الحقيقي وانعدام القدرة على ادارة الاقتصاد بالشكل الذي يؤدي الى توجيه الموارد توجيها كفوءاً نحو الاستخدامات الانتاجية المختلفة لذلك لم يَكُنْ لمضاعف عرض النقود اثرا يُذكَر في رفع معدلات نمو الناتج .

الاستنتاجات

خلصنا من دراستنا الى مجموعة من الاستنتاجات نُثبتُها كالآتي:

أولا: اثبتتْ اختبارات (t) استقرارية المَعلَمات الإحصائية باستثناء سعر الصرف الذي استُبعِدَ من النموذج لهذا السبب. وفضلا عن ذلك جرى الاسترشاد بمقاربة (Yuel) لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات من خلال المقارنة بين معامل التحديد (R^2) و(D–W) المُعبّر عنها ب(h) ، فاذا كانتْ [48] :

R2 اكبر من (h) فهذا يشير الى وجود انحدار حقيقي بين المتغيرات التابعة والمستقلة،والعكس صحيح ،أي ان الانحدار حينئذ يكون زائفا، وبالعودة الى النموذج بلغتْ قيمة (R^2) (0.98%) في حين لم تتجاوز قيمة (h) او(D–W)، (2.5%)أي ان شرط عدم وجود ارتباط ذاتي قد تحقق.

ثانيا: فشل كل من سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة على وفق اختبارات (t)،حيث بلغتْ قيم هذه المتغيرات(– 0.36 ، – 0.15 ، –0.36) على التوالي لذلك تم استبعادها من النموذج ،وما يفسر انعدام أثر هذه

المتغيرات هو كونها متغيرات مُحددَة سَلفا من قِبَل السلطات النقدية بوصف الاقتصاد العراقي اقتصادا شموليا حتى عام 2003.

ثالثا : ان اكثر المتغيرات تاثيرا على معدل النمو الاقتصادي الحالي هو معدل النمو في السنة السابقة، وتشير النتائج التي حصلنا عليهاالى ان ارتفاع (GDP_{t-1}) بوحدة واحدة يفسر الزيادة بنسبة (47%) في (GDP) وهذايعود الى اعتماد الاقتصاد العراقي على العائدات النفطية دون سعي حقيقي لتنويع مصادر الدخل.

رابعا: تبين ان للاختلالات الهيكلية المُمَثلَة بالمتغير الوهمي (D) الأثر الأكبر في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي (GDP) ،فزيادة (D) بوحدة واحدة يقود الى انخفاض (GDP) بنسبة (10%).

خامسا: ان (98%) من التغير في معدل النمو الاقتصادي تفسره عوامل (النمو الاقتصادي في السنة السابقة ،عرض النقود) فضلا عن اثر الحصار الاقتصادي أي المتغير الوهمي.

سادسا: بالرغم من أهمية عرض النقود في الاقتصادات الريعية الا ان تاثيره ظل محدودا في الاقتصاد العراقي فلم تبلغ قيمة معامله سوى(0.0002) لأن الانفاق الناجم عن زيادة (MS) لم يوجَه نحو القطاع الإنتاجي بل لزيادة مُخصص الاستهلاك لذلك لم يظهر اثر المضاعف الكينزي جراء زيادته وكذلك الحال مع المضاعف النقدي.

التوصيات

يوصي الباحثون بمجموعة من الإجراءات لتجاوز الازمة الاقتصادية المنعكسة عن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي المأسور بعقدة تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية وكالآتي :

أولا: التوجه نحو الاستثمار في القطاع الحقيقي وذلك لتكوين القاعدة الإنتاجية أولا ولإستخدامها في خلق قطاع خاص ثانيا من خلال تسييلها ومَنح فرصة اكبر لرجال الاعمال والجمهور معاً لامتلاكها او شراء جزء منها ،أي بتحويلها الى شركات مساهمة لأن ذلك باعتقادنا اكمل المناهج التي تضمن التوازن بين بُعدَي العملية الاقتصادية "الانتاج والتوزيع" في الاقتصاديات الناشئة.

ثانيا: التعجيل ببناء مشروعات البنية التحتية دون التذرع بشحة الموارد المالية وذلك من خلال آلية الدفع بالآجل، فهذه المشروعات على وفق الخبرة التاريخية للدول التي انتهجتها اثبتتْ قدرتها على توليد العوائد اللازمة لسداد الديون المترتبة على انشائها، كما انها بطبيعتها تخلق علائق تشابكية امامية تفتح المجال رَحباً لاستثمارات جديدة ، وطنية واجنبية.

ثالثا: يمكن سد فجوة الادخار باللجوء الى التمويل التضخمي مع تعويض الطبقات الفقيرة والمتوسطة عبر آلية (التعويضات الأجرية) لأن الطبقتين تشكلان السوق الحقيقية في العراق التي على اتساعها تعتمد استدامة الاستثمار واستمرار تزايد معدلات نمو الدخل الوطني.

رابعا: تطوير الأسواق النقدية والمالية لضمان انتقال تأثير الصدمات الاقتصادية من قطاع الى آخر، وتفعيل أدوات السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار الحقيقي وخاصة سعر الفائدة والاهتمام بقيمته الحقيقية التي ماتزال سالبة.

الهوامـــــــش

1) فرانسوا بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط 1 / 1983) ، ص24 .
2) المصدر نفسه ، ص 42 .
3) والآس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، ج2، ترجمة صلاح دباغ ،(بيروت / نيويورك / 1988) ص 316 .
4) نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف،الاقتصاد الكلي ،(دار الحامد ، عمان ، 2006)،ص313 .
5) سهير حامد ، إشكالية التنمية في الوطن العربي ، (دار الشروق ، عمان ، 2007) ، ص 21 .
6) جاك روبان ، من التنمية الاقتصادية الى النمو البشري ، ترجمة شحاذة الحوشان ، (دمشق 1977) ، ص68 .
7) مالكولم جيلز وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، (دار المريخ /الرياض / 2000) ، ص32 .
8) Nicolas Kaldor; Essays on Economic stability and Growth; (London;1960);p.233.
9) ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية، ترجمة د محمود حسن حسني،(دار المريخ/الرياض/2000)، ص 174 .
10) عبد المنعم الطناملي ، ثروة الأمم لآدم سمث ،(تراث الإنسانية ، الملجد 1 ، دار الارشاد الحديثة) ، ص58 .
11) D.T ساكس ، D.A ميلينكر ، L.J كالوب ، جغرافية الغنى والفقر ،(مجلة العلوم الأمريكية ، المجلد 18 ، العدد 11 – 12) ، ص 5 .
12) د . فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ،(مطبعة الإرشاد / بغداد / 1988) ، ص 103 – 104 .
13) أنظر لمزيد من التفاصيل :
R . F . Harrod , An Essay in Dynamic theory , (Economic Journal ,49 , March , 1939) , PP 14 – 33 -
14) ميشيل تودارو ، م . س ، ص 130 .
15) لمزيد من التفصيل أنظر :
Ropert Solam Acountry buribuion to The theory of Economic Growth (Quarterly Journal of Economics; February 1965) , pp . 96 – 94 .
16) د . فليح حسن خلف ، م . س ،ص 140.
17) خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية ، (دار المناهج / عمان / 2006) ، ص 38 .
18) فارس فضيل ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية / جامعة الجزائر / 2004)، ص67 .
19) مجدي الشربجي ، أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ،(الملتقى العلمي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي / جامعة الجزائر / 2005) ، ص 257
20) سعيد بن حمد الربيعي ، التعليم العالي في عصر المعرفة ، (دار الشروق / عمان / 2008) ، ص 109 .
21) وعيد ميلود ،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها،(جامعة الجزائر،3،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التفسير،2014)،ص77.
22) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاستثمار في الابتكار من اجل التنمية" (آيار/2013)، ص4 -5.
23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الفساد والتنمية ،(نيويورك ، 2008) ، ص 19 .
24) أمين مشاقبة ، المعتصم بالله علوي ، الإصلاح السياسي والحكم الراشد ،(مطبعة السفير / عمان / 2010) ، ص 58 .
25) إسماعيل الشطي وآخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، (مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت / 2004) ،ص 458 .

(26 Word Bank , Economic Growth in The 1990 , Leaning from adecade of reform , (Washing ton Dc 2005) P.1 – 12 .

27) طيبة عبد العزيز ، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم ، دراسة حالة دول شمال أفريقيا خلال الفترة 1990 – 2010 (إطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية/جامعة الجزائر 2011 – 2012) ، ص 84 .

28) د.بلقاسم العباس،المساعدات الخارجية من اجل التنمية، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت /2008/78)،ص3.

(29 Partick ;H.T;Financial Development and economic Growth in under –developed countries;(Economic Development and cultural change.14;1966);p.185

30) حافظ عبد الأمير،التاثيرات التنموية لمصادر التمويل في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2013،(أطروحة دكتوراة/كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية - قسم الاقتصاد/2016)،ص128.

31) رينيه أ . سيمون ، اصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الامير ابراهين ، (المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1989) ، ص 385 – 386 .

32) د . احمد بريهي علي ، الاقتصاد النقدي ، وقائع ونظريات وسياسات ، (دار الكتب ، موزعون ناشرون ، ط1 ، كربلاء ، 2015) ، ص223

33) د . رانيا عبد المنعم المشاط ، السياسة النقدية والمجال في إطار استهداف التضخم ، (بنوك وأعمال ، اكتوبر – ديسمبر 2010) ،ص13

34) توماس ماير وآخرون ، النقود والبنوك الاقتصادية ، ترجمة احمد عبد الخالق ، (دار المريخ / الرياض) ، ص 560 – 561 .

35) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي 2011 ،ص 79– 82 .

36) البنك المركزي العراقي ، قسم بحوث المالية ، التقرير السنوي للإستقرار المالي في العراق لعام 2010 ، ص4 .

37) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي 2011 ، ص 12 .

38) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي 2003 ، ص49 .

(39 Stere H.Hanke and Matt Sekerke , Monetarg options for Pastwar lraa (CATo , No.80 , Sep.22,2003) PP.6 – 18 .

40) د . سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ،(صندوق النقد العربي أبو ظبي 2007) ، ص 26 .

41) د . احمد بريهي علي، السياسة النقدية والتضخم (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 24 ، 2010) ، ص 18

(42 Warren Coast Role of The Central Bank of lraq in lmplementing Policy (united states lnternational Development; 2007); P .2

43) د . احمد بريهي علي ، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي ، (بيت الحكمة ، بغداد ، 2011) ،ص36 .

44) د . احمد بريهي علي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، (بيت الحكمة ، بغداد ، 2011) ، ص 183 – 184 .

45) د.فلاح حسن ثويني، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق،(المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،ع8، 2006) ، ص123.

46) د . مظهر محمد صالح ، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية ، (البنك المركزي العراقي ، 2006) ،ص 11

47) د . مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقةالازدهار في اقتصاد ريعي ، (البنك المركزي العراقي ، تشرين الثاني 2011) ، ص 4 .

(48 Yule;G.U;"Why Do we sometimes Get Nonsence Correlations between time series"(Journal of the Royal statistical society;Vol.89;1926);pp.1-30.